



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Public spending on education and its role in improving educational
human capital indicators in Iraq for the period 2005-2020**

"An analytical study"

Mazin Ali Ahmed Al-Zuhairi^{*A}, Murad Faleh Murad^B

^A Ministry of Education, ^B College of Administration and Economics, University of Baghdad

Keywords:

Public spending, public spending on education, human capital

ARTICLE INFO

Article history:

Received 16 Mar. 2023
Accepted 19 Mar. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Mazin Ali Ahmed Al-Zuhairi

Ministry of Education



Abstract: Iraq has enormous human resources as it is considered one of the young countries, but it suffers from a human capital crisis fueled by the education crisis. Because education is the most prominent component of human capital, this has greatly affected the human capital index in Iraq, from this standpoint and for the great role which is played by public spending in any field, this study came to discuss the subject of "the role of public spending on education in the development of human capital in Iraq. Where the aim of this research is to analyze the nature and characteristics of public spending on education. In addition to the analysis of educational reality and human capital in Iraq in the light of some indicators. The research concluded that there is a positive role and impact of public spending on education in the development of educational indicators constituting human capital represented by (literacy rate, schooling rate, education index) in the long term, but that effect was Weak and not at the required level. As for its role in developing the average rate of supervision, it was negative, as the rate of supervision increased with the increase in the volume of spending.

الانفاق العام على التعليم ودوره في تحسين مؤشرات رأس المال البشري التعليمية في العراق للمدة 2005-2020 " دراسة تحليلية "

مازن علي احمد الزهيري
وزارة التربية

مراد فالح مراد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة بغداد

المستخلص

يتمتع العراق بموارد بشرية هائلة حيث يعد من البلدان الفتية، إلا أنه يعاني من أزمة رأس مال بشري تغذيها أزمة التعليم، ولكون التعليم أبرز مكونات رأس المال البشري فقد ذلك بشكل كبير على مؤشر رأس المال البشري في العراق، من هذا المنطلق وللدور الكبير الذي يلعبه الانفاق العام في أي مجال، جاءت هذه الدراسة للبحث في موضوع "الانفاق العام على التعليم ودوره في تحسين مؤشرات رأس المال البشري التعليمية في العراق"، حيث هدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة وخصائص الانفاق العام على التعليم، زيادة إلى تحليل الواقع التعليمي ورأس المال البشري في العراق في ضوء بعض المؤشرات، وخلص البحث إلى أن هناك دور وأثر ايجابي للإنفاق العام على التعليم في تنمية المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري والمتمثلة ب (معدل الالمام بالقراءة والكتابة، معدل التمدرس، الرقم القياسي للتعليم) في الأجل الطويل، إلا أن ذلك الأثر كان ضعيفاً وليس بالمستوى المطلوب، أما دوره في تنمية متوسط معدل التأطير فقد كان سلبي حيث ارتفع معدل التأطير مع ارتفاع حجم الانفاق.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، الانفاق العام على التعليم، رأس المال البشري.
المقدمة:

في ظل التقدم والتطور التكنولوجي الذي خفض من الطلب على الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية (الوظائف التقليدية) وخلق مقابل ذلك وظائف جديدة أساسها المعرفة (اقتصاد المعرفة) الامر الذي اوجد تمايز نسبي بين مكونات العامل البشري كأحد عناصر الانتاج، من هنا تبرز أهمية رأس المال البشري كونه أهم عنصر في العملية الانتاجية فهو القادر على تحقيق الميزة التنافسية من خلال الابتكار والابداع، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته، ويعد التعليم من أهم وأبرز المجالات الاساسية للاستثمار في رأس المال البشري التي يمكن من خلالها تنمية رأس المال البشري وتطوير العنصر البشري، فإن تحسين المستوى التعليمي لأفراد المجتمع سيجعلهم أكثر استجابة وفاعلية في برامج التنمية الشاملة والمستدامة، وهناك الكثير من البلدان التي اتخذت من التعليم قاعدة للانطلاق نحو التنمية الشاملة، وذلك من خلال الاهتمام الكبير بقطاعها التعليمي وما يخصص له من نسب كبيرة من موارثاتها العامة، وتكييف نظامها التعليمي مع ما تتطلبه عملية التنمية من مخرجات، ويعد العراق من البلدان الساعية إلى الاهتمام بالقطاع التعليمي من خلال تصحيح الاختلالات ووضع العلاجات المناسبة لتحسين مستويات النظام التعليمي والارتقاء بها، لدوره المهم في تنمية رأس المال البشري وانعكاسه في التنمية الشاملة والمستدامة، لذلك أصبح التمويل مهم جداً للعملية التعليمية لتحقيق أهدافها من جهة، ولتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، حيث يعتمد نجاح الخطط التعليمية على نمط وكفاية التمويل (الانفاق التعليمي)، ويحظى قطاع التربية والتعليم بجزء مهم من التخصيصات المالية في موازنة الحكومة العراقية. تضمن البحث أربعة مباحث تناول المبحث الاول: منهجية البحث والمبحث الثاني: الانفاق العام على

التعليم ورأس المال البشري – إطار نظري مفاهيمي والمبحث الثالث: تحليل الواقع التعليمي في ظل الانفاق العام على التعليم في العراق 2005-2020 والمبحث الرابع: التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومؤشرات رأس المال البشري (التعليمية) في العراق خلال مدة الدراسة 2005-2020.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: يتمتع العراق بواحد من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة والأدنى بين دول المشرق، ويُعزى الأداء الضعيف للعراق في مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى نتائج التعليم (وفقاً لمؤشر راس المال البشري للبنك الدولي). وهنا يبرز السؤال الآتي:

❖ مدى مساهمة الإنفاق العام على التعليم في تحسين المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري.

ثانياً: أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الإنفاق العام على التعليم في تكوين وتنمية رأس المال البشري (من خلال تحسين المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري).

ثالثاً: فرضية البحث: يقوم البحث في سبيل تحقيق أهدافه على فرضية مفادها [بالرغم من تزايد الانفاق العام على التعليم إلا أنه لم يؤدي إلى تحسين المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري في العراق بالمستوى المطلوب].

رابعاً. اهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها الاتي:

❖ تحليل الانفاق العام على التعليم وبيان طبيعته وخصائصه.

❖ بيان التطور الحاصل في الواقع التعليمي ورأس المال البشري من خلال بعض المؤشرات الرئيسية.

❖ تحليل أثر الانفاق العام على التعليم في المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري.

خامساً. حدود البحث: تتلخص حدود البحث المكانية في العراق (عدا اقليم كردستان)، أما الحدود الزمانية: تتمثل بالسلسلة الزمنية الممتدة (2005-2020).

سادساً. منهجية البحث: لغرض تحقيق اهداف البحث وبغية اثبات فرضيته فقد استند الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، للتحقق من العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومؤشرات رأس المال البشري التعليمية.

المبحث الثاني: الانفاق العام على التعليم، راس المال البشري-إطار نظري مفاهيمي

أولاً. مفهوم الانفاق العام: لا يوجد تعريف محدد للإنفاق العام أو النفقات العامة بل هناك تعريفات متعددة لكنها تكاد تكون ذات مضمون واحد بتعبير مختلفة فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك من يرى بانها مبالغ نقدية اقترنت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (صالح، عداي، 2020: 19)، كما عرفت النفقة العامة على أنها مبلغ من المال تقوم بإنفاقه الحكومة أو إحدى مؤسساتها (شخص عام) بهدف تحقيق منفعة عامة للمجتمع (العاني، 2018: 37)، وتعرف النفقة العامة بأنها جميع المبالغ التي تنفقها الحكومة لشراء السلع والخدمات من أجل اشباع الحاجات العامة ودفع ثمنها من خلال الإيرادات الضريبية ومصادر الإيرادات الأخرى (Mceachern, 2012: 354)، كما وهي تشمل جميع مدفوعات السلع والخدمات التي تقوم بها الجهات العامة المختلفة والتي لا يوفرها القطاع الخاص ولكنها ضرورية لمصلحة المجتمع العامة مثل نفقات الأمن والدفاع والتعليم والصحة والنفقات الاجتماعية والبنى التحتية (Deepashree, 2007: 6).

ثانياً. مفهوم الانفاق العام على التعليم: هناك اختلاف وتباين في النظرة لمفهوم الانفاق على التعليم، وقد ظهر هذا الاختلاف حول المفهوم لاختلاف طبيعته ووظيفته ودور من يتناوله سواء كان من

الاقتصاديين أو التربويين أو حتى السياسيين، حيث عرف بأنه المبالغ النقدية التي تخصصها الحكومة بوصفها نسبة من الموازنة العامة للدولة أو الناتج المحلي الاجمالي، فتتحمل الدولة كافة النفقات الخاصة بالمستلزمات والخدمات المتعلقة بالتعليم، بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال توفير فرص التعليم لجميع أفرادها (أحمد، بلا: 248)، كما عرف وودهل Woodhall النفقات التعليمية " بأنها قيمة الموارد الكلية للتعليم بالنسبة للنظام الاقتصادي، وهي تتضمن قيمة وقت المعلمين والمواد والسلع وقيمة استهلاك المباني والتجهيزات المدرسية وقيمة وقت الدارسين " M. (Woodhall, 2005). ويراه كوهن cohn " بأنه مقياس لقيمة الانفاق المادي الذي يدفع لتحقيق منفعة معينة " (Elchanan Cohn & Terry G. Geske, 2005, 73). وذكر هالاك hallak أن النفقة التعليمية " هي ما ينفق على التعليم العام والخاص بجانب تكلفة الفرص الضائعة التي لا تؤدي إلى نفقات واقعية (J. Hallak, 2005: 16).

ثالثاً. مفهوم رأس المال البشري: يعود استخدام مصطلح رأس المال البشري إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين، وهذا ما تؤكد كتابات كل من (شولتز 1961) و(بيكر 1964) وهناك من الباحثين من يعيد الاهتمام برأس المال البشري إلى آدم سميث، حيث تم استخدام هذا المصطلح وتقديمه إلى السوق ومنظمات الأعمال لجذب وتوجيه الانتباه نحو العمل في أداء المنظمات. كما تعددت تعريفات رأس المال البشري واختلفت باختلاف الباحثين ويمكن ذكر عدد منها: رأس المال البشري أو ما يرمز له (HC) يجسد المعرفة والموهبة والحكمة والخبرة لدى الموظفين (السعيد، ومعارج، 2017: 241)، وعرف على أنه مجموعة القدرات والمهارات والخبرات البشرية (ذكوراً وإناثاً) المتبينة في مستوى ادائها والتي تعمل في المنظمة حالياً أو التي ستتهيء من أجل العمل مستقبلاً أو المعطلة منها بسبب حوادث واصابات العمل والاجازات أو الغياب اللارادي والتي ينطبق عليها الحد الأدنى من مواصفات الوظيفة (الايدامي، والجبوري، 2018: 449)، ويرى Lacey أن رأس المال البشري يتكون من ثلاثة عناصر اساسية وهي: الكفاءة، والمعرفة، والخبرة (Lacey, 2010: 2)، " رأس المال البشري هو مفهوم عام للمعرفة والمهارات المجسدة في البشر، والتي يلعب دوراً مهماً في تحديد إنتاجية العمل وقدرتهم لاستيعاب المعرفة الجديدة وإتقان التقنيات الجديدة. يتخذ تكوين رأس المال البشري أشكالاً مختلفة ويمر عبر مراحل مختلفة بالتوازي مع دورة حياة الإنسان " (Futoshi Yamauchi, 2010: 1)، أما برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيعرف رأس المال البشري بأنه " كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة (الانمائي، 2003: 90).

رابعاً. العلاقة بين التعليم ورأس المال البشري: يعد التعليم من أهم وأبرز المجالات الاساسية للاستثمار في رأس المال البشري التي يمكن من خلالها تنمية رأس المال البشري وتطوير العنصر البشري، إذ إن التعليم يزود القوى البشرية (القوى العاملة) بالمهارات العلمية والعملية والخبرات التي تزيد من مواهبهم وقدراتهم على تحسين كم وجودة الانتاج، بالنتيجة فإن تحسين المستوى التعليمي لأفراد المجتمع سيجعلهم أكثر استجابة وفاعلية في برامج التنمية الشاملة، ويقصد بالاستثمار في التعليم تخصيص رؤوس أموال لتمويل البرامج الهادفة إلى توسيع وتطوير الخدمات التعليمية وخلق نظام تعليمي متقدم (محمد، وآخرون، 1998: 28).

المبحث الثالث: تحليل الواقع التعليمي في ظل الانفاق العام على التعليم في العراق

للمدة (2005-2020)

أولاً. طبيعة وخصائص الانفاق العام على التعليم في العراق: اولت بلدان العالم وعلى رأسها البلدان المتقدمة اهتماما كبيرا بقطاع التربية والتعليم ذلك نظرا لأهميته في اعداد العنصر البشري وتطوير رأس المال البشري الذي يعد المحرك الاساسي لعملية التنمية الشاملة، ومن المدخلات المهمة والاساسية لأي نظام تعليمي هو (الانفاق على التعليم) الذي يدعم القطاع التعليمي بالقوة الشرائية التي تمكنه من الحصول على الموارد البشرية والمادية الضرورية لسير العملية التعليمية على اتم وجه، كما يعبر حجم ذلك الانفاق عن فلسفة الدولة الاقتصادية (العصفور، 2011: 27).

ويعد العراق من البلدان الساعية إلى الاهتمام بالقطاع التعليمي من خلال تصحيح الاختلالات ووضع العلاجات المناسبة لتحسين مستويات النظام التعليمي والارتقاء بها، لدوره المهم في تنمية رأس المال البشري وانعكاسه في التنمية الشاملة، لذلك أصبح التمويل مهم جدا للعملية التعليمية لتحقيق أهدافها من جهة، ولتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، حيث يعتمد نجاح الخطط التعليمية على نمط وكفاية التمويل (الانفاق التعليمي)، ويحظى قطاع التربية والتعليم بجزء مهم من التخصيصات المالية في موازنة الحكومة العراقية.

1. تطور الانفاق العام على التعليم في العراق: يوضح هذا المؤشر حجم اهتمام البلد بقطاع التربية والتعليم من خلال حجم ما يرصده من تخصيصات مالية لهذا القطاع الحيوي، ولغرض التعرف على حقيقة هذا الاهتمام فإن الجدول رقم (1) سيبين ذلك.

الجدول (1): تطور الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (2005-2020) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الانفاق العام	الإنفاق العام على التعليم	معدل النمو السنوي لأنفاق التعليم %	نسبة الإنفاق على التعليم من الاجمالي الناتج المحلي %GDP	نسبة الإنفاق على التعليم من الاجمالي الناتج المحلي %
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
٢٠٠٥	٧٣,٥٣٢,٥٩٩	٣٠,٨٣١,١٤٢	١,٦٢٢,٢٧٣	--	٢,٢	٥,٣
٢٠٠٦	٩٥,٥٨٧,٩٥٥	٣٧,٤٩٤,٤٥٩	٢,٢٣٦,٢٨٧	٣٧,٨	٢,٣	٦
٢٠٠٧	١١١,٤٥٥,٨١٣	٣٩,٣٠٨,٣٤٨	٢,٨٩١,٢٥٧	٢٩,٣	٢,٦	٧,٤
٢٠٠٨	١٥٧,٠٢٦,٠٦٢	٦٧,٢٧٧,١٩٧	٥,٢٥٠,٣٠٨	٨١,٦	٣,٣	٧,٨
٢٠٠٩	١٣٠,٦٤٣,٢٠٠	٥٥,٥٨٩,٧٢١	٥,٦٥٠,٩٧٣	٧,٦	٤,٣	١٠,٢
٢٠١٠	١٦٢,٠٦٤,٥٦٦	٧٠,١٣٤,٢٠١	٦,٨٧١,٥٧٨	٢١,٦	٤,٢	٩,٨
٢٠١١	٢١٧,٣٢٧,١٠٧	٧٨,٧٥٧,٦٦٦	١٠,١١٥,٩٦٠	٤٧,٢	٤,٧	١٢,٨
٢٠١٢	٢٥٤,٢٢٥,٤٩١	١٠٥,١٣٩,٥٧٥	٩,٨٠٤,٤٩٧	- ٣	٣,٩	٩,٣
٢٠١٣	٢٧٣,٥٨٧,٥٢٩	١١٩,١٢٧,٥٥٦	١٠,٥٧٤,٨٢١	٧,٩	٣,٩	٨,٩
٢٠١٤	٢٦٦,٣٣٢,٦٥٥	١٢٥,٣٢١,٠٧٤	٩,٩٨٣,٢٤٤	- ٥,٦	٣,٧	٨
٢٠١٥	١٩٤,٦٨٠,٩٧٢	٨٤,٦٩٣,٥٢٤	٩,٠٨٩,١٢٤	- ٩	٤,٧	١٠,٧
٢٠١٦	١٩٦,٩٢٤,١٤٢	٧٣,٥٧١,٠٠٢	٩,٦٩٥,٧٢١	٦,٧	٤,٩	١٣,٢
٢٠١٧	٢٢١,٦٦٥,٧١٠	٧٥,٤٩٠,١١٥	١٠,٢٣٩,٥٨٦	٥,٦	٤,٦	١٣,٦
٢٠١٨	٢٦٨,٩١٨,٨٧٤	٨٠,٨٧٣,١٨٨	١٢,٦٨٩,٤٣٤	٢٣,٩	٤,٧	١٥,٧
٢٠١٩	٢٧٦,١٥٧,٨٦٨	١١١,٧٢٣,٥٢٢	١٢,٦٨٧,٠٨٢	- ٠,٠١	٤,٦	١١,٤
٢٠٢٠	٢١٩,٧٦٨,٧٩٨	٧٦,٠٨٢,٤٤٣	١٠,٣٩٦,٢٧٠	- ١٨	٤,٧	١٣,٧
	٣,١١٩,٩٠٠,٣٤١	الاجمالي إنفاق المدة ١,٢٣١,٤١٤,٧٣٣	الاجمالي إنفاق المدة ١٢٩,٧٩٨,٤١٥ متوسط إنفاق المدة = ٨,١١٢,٤٠٠	متوسط النمو السنوي للمدة ١٥,٦ %	متوسط النسبة خلال المدة ٤ %	متوسط النسبة خلال المدة ١٠,٢ %

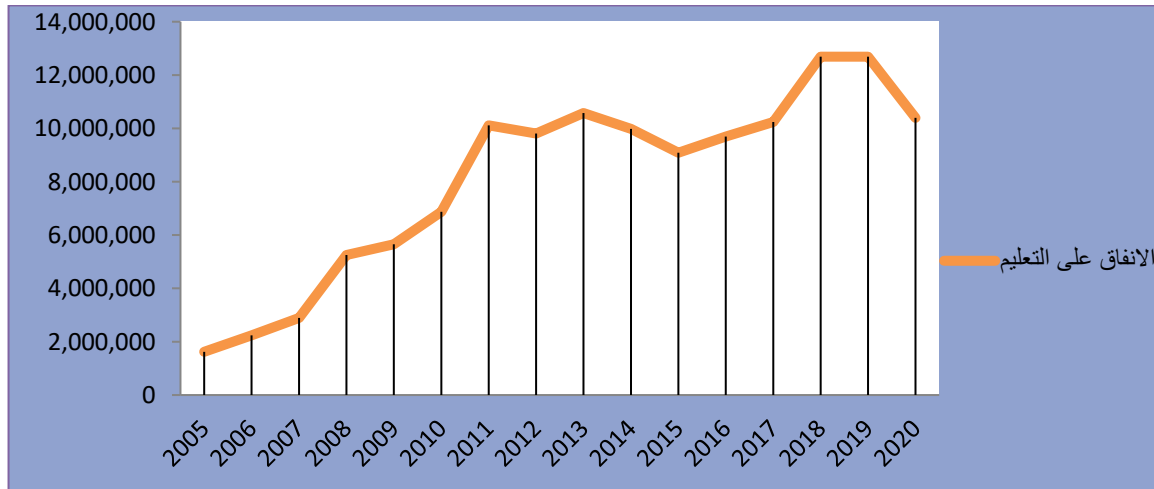
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- ❖ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية | العمود (1).
- ❖ وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بيانات غير منشورة | العمود (2).
- ❖ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية | العمود (3).
- ❖ وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية العامة، المصروف الفعلي للمشاريع الاستثمارية العمود (3).
- ❖ العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.
- ❖ العمود (5) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول وفق القانون (العمود 3 \ العمود 1* 100%).
- ❖ العمود (6) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول وفق القانون (العمود 3 \ العمود 2* 100%).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) أن الانفاق العام على التعليم قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال مدة البحث (2005-2020) وهو ما ينسجم مع تطور الانفاق العام للدولة خلال الفترة ذاتها، حيث كان الانفاق على التعليم في عام 2005 (1,622,273) مليون دينار بعدها شهد ارتفاعاً مضطرباً وبمعدلات نمو مختلفة حتى بلغ (5,250,308) مليون دينار عام 2008 جاء ذلك

بسبب زيادة الانفاق الجاري نتيجة سلم الرواتب الجديد الذي حسن من رواتب الموظفين والعاملين في القطاع، وواصل الارتفاع حتى بلغ (10,574,821) مليون دينار في العام 2013، جاءت هذه الزيادة نتيجة تحسن الوضع الأمني والسياسي فضلاً عن اقرار بعض القرارات والقوانين التي حسنت من رواتب موظفي وزارتي التربية والتعليم العالي، كقانون منح مخصصات مقطوعة (150,000) دينار الخاص بموظفي وزارة التربية الذي أقر عام 2011، وقانون الخدمة الجامعية الخاص بموظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي أقر عام 2012، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نفقات التعليم الجاري بشكل واضح

بعدها شهدت الاعوام (2014-2015-2016) انخفاضاً واضحاً في الانفاق، حيث انخفض في عام 2014 الى (9,983,244) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (5.6 -) وفي عام 2015 وصل الى (9,089,124) مليون دينار بمعدل نمو سالب ايضاً بلغ (9 -) وفي عام 2016 بلغ (9,695,721) مليون دينار، وجاء ذلك الانخفاض نتيجة تداعيات الحرب على الارهاب وما رافقها من انخفاض في أسعار النفط وارتفاع فاتورة الحرب الى جانب سياسة التقشف التي عملت بها الحكومة العراقية آنذاك، لتعود وترتفع مرة أخرى في أعوام ما بعد الحرب على الارهاب (2017-2018) حيث بلغ الانفاق في عام 2019 (12,687,082) مليون دينار، وجاء هذا التحسن نتيجة انتهاء الحرب وإعادة هيكلة الانفاق العام وانتهاء العمل بالسياسة المالية التقشفية، اما في عام 2020 ونتيجة لتداعيات فايروس كوفيد 2019 (انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً) بالإضافة الى الاحتجاجات الشعبية التي نشبت في تشرين الاول من عام 2019 واستمرت حتى عام 2020 وما نتج عنها من تغيير الحكومة وتعذرها من اعداد الموازنة العامة للدولة ما اضطرها للعمل وفق قانون الادارة المالية 12\1، كلها عوامل أدت إلى انخفاض الانفاق العام على التعليم حيث بلغ (10,396,270) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (18 -). كما يوضح الجدول أن اجمالي الانفاق العام على التعليم خلال المدة (2005-2020) بلغ (129,798,415) مليون دينار بمتوسط إنفاق سنوي بلغ (8,112,400) مليون دينار، وإن متوسط النمو السنوي هو (15.6%).



الشكل (1): تطور الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (2005-2020)

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

كما يلاحظ ايضاً من الجدول رقم (1) أن نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي شهدت ارتفاعاً متذبذباً خلال مدة البحث تراوحت بين (2.2%) في عام 2005 و(4.9%) في عام

2016، ويعود السبب في ذلك إلى تذبذب الإيرادات العامة ومن ثم الانفاق على التعليم، كما يبين الجدول أن متوسط مجموع الانفاق العام المخصص للتعليم خلال فترة الدراسة هو (4%) من اجمالي الناتج المحلي، وهو الحد الأدنى المعياري البالغ (4%) والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 (UNESCO)، مع ملاحظة تحسن النسبة بعد عام 2015 وهي بداية العمل باطار (اهداف التنمية المستدامة 17). وهو متوسط يعد فقيراً إذا ما قورن مع بعض الدول العربية والعالمية، وهذا المؤشر يبين ضآلة الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، وهذا إن دل على شيء دل على قلة الاهتمام العام بقطاع التربية والتعليم في العراق.

كذلك نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام شهدت تطوراً كبيراً وارتفاعاً ملحوظاً فبعد إن كانت (5.3%) عام 2005 اخذت بالارتفاع حتى وصلت إلى (12.8%) عام 2011 وجاءت هذه الزيادة منسجمة مع الزيادة في إيرادات الدولة والتوسع في الانفاق العام فضلاً عن زيادة الاهتمام بقطاع التربية والتعليم بعد عام 2003 لما له من دور في تحقيق التنمية الشاملة، وشهدت الاعوام (2012-2013-2014) انخفاضاً طفيفاً بسبب زيادة حجم الانفاق العام بشكل كبير وعدم زيادة تخصيص قطاع التربية والتعليم بشكل مماثل، بعدها استمرت النسبة بالزيادة حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2018 عندما كانت النفقات التعليمية عند أعلى نقطة لها خلال فترة البحث حيث بلغت (15.7%)، أما في عام 2020 انخفضت لتستقر عند (13.7%) كنتيجة لتداعيات كورونا وعدم اقرار الموازنة العامة. كما يبين الجدول رقم (1) أن متوسط مجموع الانفاق العام المخصص للتعليم خلال مدة الدراسة هو (10.5%) من اجمالي الانفاق العام، أي أقل من الحد الأدنى المعياري البالغ (15%) والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 (UNESCO)، مع ملاحظة تحسن النسبة بعد عام 2015 وهي بداية العمل باطار (اهداف التنمية المستدامة 17)، وهي نسبة فقيرة جداً مقارنة مع بعض دول العالم، وبالرغم من المسار التصاعدي الذي شهده الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق العام إلا أن قطاع التعليم في العراق لم يشهد تطوراً ملحوظاً وما زال يعاني من حجم الهوة والفجوة الكبيرة بينه وبين قطاعات التعليم في العالم، حيث يتطلب هذا القطاع الحيوي مزيداً من الاهتمام من خلال زيادة حصته من التمويل المالي والتخطيط السليم لتمكينه من التطور ومواكبة متطلبات جودة التعليم الشاملة.

بيد إن حجم الإنفاق على التعليم بمفرده لا يمكن عدّه مؤشراً كافياً للدلالة على جودة التعليم، إلا إذا سخر لتطوير النظام التعليمي وتحقيق الجودة الشاملة، فجودة التعليم ترتبط بجودة مدخلات العملية التعليمية من (ابنية ومؤسسات تعليمية - كوادرات تعليمية - مناهج ووسائل تعليمية)، فوجود ابنية مدرسية نموذجية تتسجم مع متطلبات العصر مؤشر على جودة التعليم، ووجود كوادرات تعليمية وتدريبية كفوءة وماهرة مؤشر على جودة التعليم، واستخدام مناهج دراسية متطورة تتلائم مع قدرات الطالب المرحلية ووسائل تعليمية متقدمة مؤشر على جودة التعليم، وهذا من شأنه أن يحقق جودة التعليم الشاملة، بالنتيجة جودة المدخلات للعملية التعليمية ستعكس حتماً على جودة المخرجات (رأس المال البشري) والتي ينبغي أن تتسجم وتتناغم مع متطلبات ومدخلات السوق.

2. **الاهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية من الانفاق العام على التعليم:** يوضح هذا المؤشر نسبة كل من النفقات الجارية والاستثمارية من الانفاق العام على التعليم، ويهدف إلى معرفة نصيب كل واحدة من اجمالي الانفاق التعليمي، وتشير النفقات الجارية الى النفقات الضرورية لسير العملية التعليمية مثل (الرواتب، اجور الصيانة، تكاليف وقود، قرطاسية)، أما النفقات الاستثمارية فتتمثل

النفقات التي تهدف الى تطوير النظام التعليمي من خلال زيادة الموجودات الثابتة لقطاع التربية والتعليم مثل (بناء وتطوير المؤسسات التعليمية، شراء الاجهزة والمعدات، البعثات التطويرية، وغيرها). ويبين الجدول رقم (2) الأهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم في العراق

الجدول (2): الأهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (2005-2020)

السنة	اجمالي الانفاق العام على التعليم	النفقات الجارية	نسبة مساهمة النفقات الجارية من اجمالي الانفاق على التعليم %	النفقات الاستثمارية	نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على التعليم %
٢٠٠٥	١,٦٢٢,٢٧٣	١,٤٧٢,٧٨٨	٩٠,٨	١٤٩,٤٨٥	٩,٢
٢٠٠٦	٢,٢٣٦,٢٨٧	٢,٠٥١,٩١٤	٩١,٨	١٨٤,٣٧٣	٨,٢
٢٠٠٧	٢,٨٩١,٢٥٧	٢,٧٢٨,٦٥٣	٩٤,٤	١٦٢,٦٠٤	٥,٦
٢٠٠٨	٥,٢٥٠,٣٠٨	٤,٩٤٣,١٩٠	٩٤,٢	٣٠٧,١١٨	٥,٨
٢٠٠٩	٥,٦٥٠,٩٧٣	٥,٢٦٧,٥٢٠	٩٣,٢	٣٨٣,٤٥٣	٦,٨
٢٠١٠	٦,٨٧١,٥٧٨	٦,٦١٧,٨٦٠	٩٦,٣	٢٥٣,٧١٨	٣,٧
٢٠١١	١٠,١١٥,٩٦٠	٩,٣٠٠,٥٣٩	٩١,٩	٨١٥,٤٢١	٨,١
٢٠١٢	٩,٨٠٤,٤٩٧	٨,٥٣٠,٥٥٣	٨٧	١,٢٧٣,٩٤٤	١٣
٢٠١٣	١٠,٥٧٤,٨٢١	٩,٥٩٧,٥٧٥	٩٠,٨	٩٧٧,٢٤٦	٩,٢
٢٠١٤	٩,٩٨٣,٢٤٤	٩,٦٨٣,١٢٧	٩٧	٣٠٠,١١٧	٣
٢٠١٥	٩,٠٨٩,١٢٤	٨,٩٨٨,٢٠١	٩٨,٩	١٠٠,٩٢٣	١,١
٢٠١٦	٩,٦٩٥,٧٢١	٩,٦٧٧,٩٤٣	٩٩,٨	١٧,٧٧٨	٠,١
٢٠١٧	١٠,٢٣٩,٥٨٦	١٠,١٢٨,٥٤٦	٩٩	١١١,٠٤٠	١
٢٠١٨	١٢,٦٨٩,٤٣٤	١١,٨٥٦,٩٠٦	٩٣,٤	٨٣٢,٥٢٨	٦,٦
٢٠١٩	١٢,٦٨٧,٠٨٢	١٢,٤٣٠,٨٥٦	٩٨	٢٥٦,٢٢٦	٢
٢٠٢٠	١٠,٣٩٦,٢٧٠	١٠,١٨٠,٩٨٦	٩٨	٢١٥,٢٨٤	٢
المجموع = ١٢٩,٧٩٨,٤١٥	١٢٢,٩١٩,٠٩٩	المتوسط = ٩٤,٧%	٦,٨٧٩,٣١٦	المتوسط = ٥,٣%	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- ❖ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية | العמוד (1 + 2).
- ❖ وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية العامة، المصروف الفعلي للمشاريع الاستثمارية خلال المدة | العמוד (1+4).
- ❖ العמוד (3+5) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول وفق القانون (العמוד 2 والعמוד 4 \ العמוד 1 * 100%).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن الكفة تميل بشكل واضح وكبير إلى النفقات الجارية عن النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على التعليم، حيث حصدت النفقات الجارية النصيب الأكبر من مجموع الانفاق على قطاع التربية والتعليم خلال المدة (2005-2020) والذي بلغ (129,798,415) مائة وتسعة وعشرون ترليون وسبعمائة وثمانية وتسعون مليار واربعمائة وخمسة عشر مليون دينار، حيث كان نصيب النفقات الجارية منها هو (122,919,099) مليون دينار، بينما كان نصيب النفقات الاستثمارية فقط (6,879,316) مليون دينار، ونسبة مساهمة للنفقات الجارية بلغت بالمتوسط (94.7%) تشكل رواتب الموظفين فيها قرابة الـ 75%، ونسبة مساهمة للنفقات الاستثمارية بلغت (5.3%)، وهذا يعني ان (94.7%) من اجمالي الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم يذهب للنفقات التشغيلية (الجارية) والتي تكون وظيفتها ادامة سير العملية التربوية والتعليمية

والتي تشمل (رواتب الموظفين، اجور صيانة، اجور وقود، تكاليف قرطاسية، وغيرها من النفقات الضرورية لسير العملية التعليمية). وإن (5.3%) فقط من اجمالي الانفاق العام على التعليم يذهب كإنفاق استثماري يهدف إلى تطوير النظام التعليمي من خلال زيادة الموجودات الثابتة لقطاع التربية والتعليم مثل (بناء وتطوير المدارس والجامعات ومراكز البحوث، شراء الاجهزة والمعدات، بعثات تطويرية، وغيرها)، وإلى جانب نسبته المتدنية جداً من اجمالي الانفاق العام على التعليم يعاني الانفاق الاستثماري (الموازنة الاستثمارية) من جملة من المشاكل أبرزها تدني نسب التنفيذ وعدم كفاءة الانفاق فضلاً عن الفساد والهدر الذي يرافقه، وهذا التفاوت الكبير في هيكل الانفاق يتطلب وقفة جادة لإعادة هيكلة الانفاق على القطاع التعليمي وزيادة حصة الانفاق الاستثماري بشتى الطرق وتوفير تمويل مستدام له، لأنه الجانب المسؤول عن تطوير هذا القطاع الذي يعاني من مشاكل كثيرة، والذي يحتاج إلى ثورة من أجل ردم الهوة والفجوة الكبيرة مع قطاعات التعليم في العالم الذي يولي اليوم هذا القطاع اهتماماً منقطع النظير لما له من دور في تكوين وتنمية رأس المال البشري وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلد، هذا بالنسبة للكفاءة التخصيصية بين أنواع النفقات. أما فيما يخص الكفاءة التخصيصية بين مستويات التعليم فيستحوذ التعليم العالي على ما يقرب من 30% من اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم (وفقاً لبيانات وزارة المالية لعام 2016) في حين تبلغ نسبة الطلاب فيه 7% فقط من مجموع طلاب البلاد، بالتالي فإن مستوى الانفاق لكل طالب أعلى بكثير في التعليم الجامعي منه في التعليم قبل الجامعي. بالنسبة لعام 2017 كانت تكلفة الوحدة في العراق (نصيب الطالب من الانفاق) في التعليم العالي أعلى بحوالي 3.5 مرات من تكلفة الوحدة في التعليم قبل الجامعي (ابتدائي، ثانوي)، وهذه النسبة أقل بكثير في بلدان أخرى في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، إذ تتراوح من حوالي 1.3 في عمان، إلى 3.0 في لبنان، وبالمقارنة يبلغ متوسط النسبة بين البلدان ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 1.7 مرة (تقرير البنك الدولي عن تنمية راس المال البشري في العراق، 2022 ص 106).

ثانياً. الواقع التعليمي ورأس المال البشري في العراق | مؤشرات رئيسية: يواجه العراق أزمة رأس المال البشري تغذيها أزمة التعلم، حيث سيصل الطفل المولود في العراق اليوم في المتوسط إلى (41% أو 0.4) فقط من إنتاجيته المحتملة عندما يكبر (18 عام) وفقاً لمؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري، حيث يتمتع العراق بواحد من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة والأدنى بين دول المشرق، ويُعزى الأداء الضعيف للعراق في مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى نتائج التعليم المحسوبة لهذا المؤشر بناءً على معدلات الالتحاق الحالية، وتشير القيمة المنخفضة لمؤشر رأس المال البشري إلى وجود أوجه قصور كبيرة في جودة خدمات التعليم وتقديمها والتي تُرجمت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم العام في العراق هو تعليم مجاني في كافة مراحله باستثناء بعض قنوات التعليم العالي (التعليم المسائي، الموازي، النفقة الخاصة للدراسات العليا).

❖ **مؤشرات رأس المال البشري "التعليمية" في العراق:** للوقوف على أوضاع رأس المال البشري في العراق سيتم تسليط الضوء على أبرز مؤشرات التعليمية وكما مبين أدناه:

1. مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (نقيض معدل الأمية): وهو أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري، ويشير معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين إلى نسبة السكان في الشريحة العمرية (15 عاماً فأكثر) الذين يستطيعون (مع الفهم) قراءة وكتابة

كلام موجز وبسيط عن حياتهم اليومية من حجم السكان في الفئة العمرية المقابلة، ويتضمن الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل عام "مبادئ الحساب" أي القدرة على القيام بعمليات حسابية بسيطة، وإن معرفة القراءة والكتابة لكل فئات المجتمع من عمر 15 سنة فما فوق يتيح للأفراد إمكانية الاستمرار بالنمو الفكري والمساهمة بالنمو الاقتصادي (ابراهيم، 2015: 103) هنالك تفاوت بين الدول في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، على الصعيد الدولي فإن مؤشر معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد البالغين الذين تبدأ أعمارهم من 15 سنة فأكثر وحسب بيانات البنك الدولي لعام 2018، نلاحظ أن غالبية الدول الأوروبية لديها معدل (معرفة القراءة والكتابة) يصل إلى حوالي 100%، وعند الانتقال إلى البلدان التي لديها أدنى معدلات من هذا المؤشر مثل (النيجر) التي يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين فيها 31% وجنوب السودان 35% وهذا يعود إلى النسبة المئوية المتدنية من ناتجها المحلي الإجمالي المخصصة لقطاع التعليم وما يترتب عليه من آثار سلبية على العملية التعليمية، أما على الصعيد المحلي والعربي فقد بلغ هذا المعدل في الأردن والكويت (99%) في عام 2018، أما في لبنان فقد بلغ (95%) في عام 2018 (بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>).

الجدول (3): تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (15 عاماً فما فوق) في العراق للمدة 2005-2020

السنة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة %	معدل التغير السنوي %
2005	68	--
2006	70	2.9
2007	77	10
2008	73	- 5.2
2009	73	0
2010	79	8.2
2011	73	- 7.6
2012	77	5.5
2013	73	- 5.2
2014	82	12.3
2015	83	1.2
2016	84	1.2
2017	86	2.4
2018	88	2.3
2019	89	1.1
2020	89	0
معدل النمو السنوي المركب	1.9 %	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات.

❖ بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.orgt>

❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء CSO.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في العراق شهد خلال مدة الدراسة تطوراً ملحوظاً، إذ بلغ (68%) في عام 2005 وتعد هذه أقل نسبة سجلها المؤشر خلال مدة البحث، استمر بعد ذلك هذا المؤشر بالتحسن التدريجي عاماً بعد آخر ليصل إلى أعلى مستوى له خلال مدة البحث في عام 2020، إذ سجل معدلاً مقداره (89%)، ويعود سبب التحسن في هذا المؤشر إلى ارتفاع معدلات الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي) فضلاً عن فتح مراكز لمحو الأمية (للبالغين). ولكن وبالرغم من التطور الكبير الذي شهده هذا المؤشر خلال مدة البحث عند مقارنته مع بعض دول العالم أو الدول المجاورة التي تتمتع بإمكانيات مالية أقل قياساً بالعراق مثل (الأردن، لبنان) نجد في هذه الدول ارتفاع هذا المؤشر وهناك فارق كبير مقارنة بالعراق. ويعود سبب ذلك إلى العملية التعليمية في العراق والمشاكل العديدة التي تعاني منها جراء نقص الموارد المالية الموجهة لقطاع التعليم وما يترتب عليه من آثار سلبية على العملية التعليمية.

2. مؤشر معدل التمدُّس (معدل سنوات الدراسة المرتقبة): يشير معدل التمدُّس إلى عدد سنوات التعليم التي يتوقع لطفل ما قضاءها، على افتراض أن احتمالات التحاقه بالتعليم في عمر ما تبقى مساوية لنسب الالتحاق السائدة بالنسبة لذلك العمر (UNESCO). ويشير معدل التمدُّس هنا إلى عدد سنوات الدراسة التي يتوقع للطفل الحصول عليها عند بلوغه (22 عام) اعتباراً لاتجاه معدلات الالتحاق بالتعليم السائدة. الحد الأقصى للقيمة المحتملة هو (16) سنة دراسية، وهو ما يقابل الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة الممكن تلقيها عند بلوغ سن الثانية والعشرون من قبل طالب يبدأ مرحلة التعليم في سن السادسة (التعليم الابتدائي)، وتتراوح القيمة لهذا المؤشر بين صفر (عدم الالتحاق بالتعليم) و16 كحد أقصى وهو السائد في الدول المتقدمة.

الجدول (4): تطور معدل التمدُّس في العراق للمدة 2005-2020

السنة	معدل التمدُّس	معدل التغير السنوي %
2005	7.96	--
2006	7.78	- 2.3
2007	7.92	1.8
2008	8.16	3
2009	8.22	0.7
2010	8.2	- 0.2
2011	8.64	5.4
2012	9.06	4.5
2013	9.22	1.8
2014	9.48	2.8
2016	9.72	2.5
2016	9.94	2.3
2017	9.72	- 2.2

0.2	9.74	2018
1.8	9.92	2019
- 10.5	8.88	2020
	8.9	المتوسط
	%0.8	معدل النمو السنوي المركب

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

❖ جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، شعبة التقارير الاحصائية.

❖ جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء.

تشير البيانات في الجدول رقم (4) أن معدل التمدرس في العراق شهد تطوراً طفيفاً خلال مدة الدراسة (2005-2020)، حيث تراوح بين (7.78-9.94) سنة وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (0.7%)، ففي عام 2005 كان معدل التمدرس (7.96) سنة، وشهد بعد ذلك ارتفاعاً مستمراً حتى وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2016 اذ بلغ (9.94) سنة، انخفض إلى (9.72) سنة في العام اللاحق، ثم عاد إلى (9.74) في عام 2018، ليستقر في آخر المدة عند (8.88) سنة، ويشير متوسط عدد سنوات الدراسة خلال المدة إلى (8.9) سنة دراسية. ويعود الارتفاع بالمؤشر إلى ارتفاع معدلات الالتحاق الصافي في المراحل التعليمية (الابتدائي – الثانوي – العالي) وخصوصاً مرحلة التعليم الثانوي والابتدائي المرتفع فيها أصلاً، أما التعليم العالي فما زالت بعيدة عن المستوى المقبول. وبالمقارنة مع دول العالم ما زال هذا المؤشر (معدل التمدرس) متدنياً في العراق، حيث يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس بنحو (12.4 سنة) في عام 2020، ويبقى ذلك اقل من معدلي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 13.9 سنة) ودول العالم ككل (حوالي 12.5 سنة)، وتجدر الإشارة إلى أن زيادة معدل التمدرس يؤدي إلى حتمية رفع كفاءة الموارد البشرية (راس المال البشري) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2022، 53).

3. **مؤشر معدل التأطير (عدد التلاميذ / المعلمين):** ويشير هذا المؤشر إلى عدد الطلاب لكل استاذ في كل مرحلة من المراحل التعليمية الثلاث (الابتدائي – الثانوي – العالي) ويتم ذلك من خلال تقسيم عدد الطلبة في المرحلة التعليمية المعنية على عدد الاساتذة فيها وهو أحد المؤشرات المستخدمة في قياس رأس المال البشري نوعياً، حيث يعتبر مؤشراً على نوعية التعليم المقدم في كل مرحلة ويعكس التطور الحاصل في العملية التربوية والتعليمية (البيئة التعليمية) في أي بلد، حيث تمثل البيئة التعليمية حوالي 30% من جودة التعليم في بعض مقاييس جودة التعليم. تم اعتماد معدل التأطير كمؤشر لنوعية التعليم في العراق نتيجة لابتعاد العراق وعدم مشاركته ببرامج تقييم نوعية التعليم (الاختبارات الدولية للطلاب) مثل (PISA, TALIS, TIMSS, PIRLS)⁽¹⁾ خلال مدة الدراسة، وكانت المشاركة الوحيدة للبلد في تقييم التعلم القابل للمقارنة دولياً (تقييم القراءة في وقت مبكر EGRA، وتقييم

⁽¹⁾ PISA: برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

TALIS: المسح الدولي للتدريس والتعلم التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

TIMSS: برنامج الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية التابع للرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي

PIRLS: تقييم التقدم في القراءة والكتابة الدولي التابع للرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي

الرياضيات في وقت مبكر EGMA) في عام 2012. ولغرض التعرف على التطور الحاصل في هذا المؤشر في العراق ينبغي تحليل البيانات الواردة في الجدول ادناه:

الجدول (5): تطور مؤشر معدل التأطير في العراق خلال المدة 2005-2020

السنة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	المرحلة الجامعية	متوسط معدل التأطير للمراحل الثلاث
2006\2005	17:1	13:1	15:1	15:1
2007\2006	18:1	13:1	11:1	14:1
2008\2007	18:1	14:1	11:1	14.3:1
2009\2008	16:1	14:1	11:1	13.7:1
2010\2009	18:1	14:1	11:1	14.3:1
2011\2010	18:1	14:1	12:1	14.7:1
2012\2011	19:1	16:1	11:1	15.3:1
2013\2012	20:1	17:1	12:1	16.3:1
2014\2013	20:1	16:1	13:1	16.3:1
2015\2014	19:1	17:1	14:1	16.7:1
2016\2015	21:1	17:1	14:1	17.3:1
2017\2016	21:1	18:1	14:1	17.7:1
2018\2017	22:1	18:1	14:1	18:1
2019\2018	23:1	19:1	14:1	18.7:1
2020\2019	23:1	20:1	14:1	19:1
معدل النمو السنوي المركب	2.2%	3%	0.5%-	1.7%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، شعبة التقارير الاحصائية.

❖ جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء.

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى ارتفاع ملحوظ بمعدل التأطير بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي خلال فترة الدراسة، إذ كان في اول المدة 2006\2005 (17 تلميذ لكل معلم 17:1)، بعدها استمر بالارتفاع بشكل متواصل حتى وصل إلى أعلى مستوى له في نهاية المدة حيث بلغ معدل التأطير فيها الى (23 تلميذ لكل معلم 23:1)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (2.2%)، وهو عدد كبير إذ تشير الدراسات إلى أن العدد المثالي لمعدل التأطير بالنسبة للمرحلة الابتدائية هو (16 تلميذ لكل معلم 16:1). أما مرحلة التعليم الثانوي فأرتفع معدل التأطير فيها من (13) في أول المدة الى (20) طالب لكل مدرس 20:1 في نهاية المدة، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (3%)، وهو أكبر من العدد المثالي إذ تشير الدراسات إلى أن العدد المثالي لمعدل التأطير في مرحلة التعليم الثانوي هو (18) طالب لكل مدرس 18:1). ويرجع سبب ارتفاع معدل التأطير في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي إلى نمو عدد التلاميذ والطلاب بمعدل أعلى من نمو عدد المعلمين والتدريسين، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على نوعية وجودة التعليم (جودة راس المال البشري) في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، ويعكس هذا المؤشر بشكل واضح اللامبالاة بالمؤشرات النوعية لرأس المال البشري،

والاهتمام بتنمية رأس المال البشري كما لا كیفاً، بينما يفترض الاهتمام بالاثنتين على حدٍ سواء. رغم الارتفاع بمعدل التأطير في المرحلتين إلا أنه يمكن عده مقبولاً على وضعه الحالي، إلا أن الواقع يعكس صورة مغايرة لصورة الأرقام، ويعزى سبب ذلك إلى سوء توزيع الهيئات التعليمية على المؤسسات التعليمية، وغياب العدالة في معالجة الفيض والشاغر، فتجد مدرسة تعاني من نقص شديد في كوادرها التعليمية، وأخرى فيها فيض كبير، لأسباب كثيرة أبرزها (الموقع الجغرافي وقربها من مركز المدينة). مرحلة التعليم الجامعي على العكس من المرحلتين السابقتين تحسن فيها معدل التأطير، حيث كان في أول المدة (15 طالب لكل استاذ 15:1)، انخفض هذا العدد ليصل إلى (11) في عام 2011\2012 وجاء ذلك نتيجة الزيادة في عدد الاساتذة الموظفين في تلك الفترة، ثم عاد ليرتفع معدل التأطير مرة أخرى في السنوات اللاحقة حتى وصل في آخر المدة إلى (14 طالب لكل استاذ 14:1) وبمعدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (0.5%-)، وهو عدد يعد مقبولاً. وتعكس هذه البيانات الاهتمام بنوعية وجودة التعليم الجامعي

4. مؤشر الرقم القياسي للتعليم (التحصيل التعليمي): يعد مؤشر الرقم القياسي للتعليم أحد مؤشرات رأس المال البشري وهو عبارة عن توليفة من معدلات معرفة القراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالمراحل الدراسية (الابتدائية – الثانوية – الجامعية) ومعدلات التأطير (الكواز، 2002) (أي عدد الطلاب لكل استاذ في المراحل الدراسية الثلاث) بعدها مؤشرٌ عن نوعية التعليم المقدم في كل مرحلة في البلد المعني، وتشير البيانات إلى أن قيمة هذا المؤشر قد بلغت في إسرائيل 157،38% في عام 2005 وفي لبنان 122.19% للعام نفسه. ولغرض التعرف على التطور الحاصل لهذا المؤشر في العراق ينبغي تحليل البيانات الواردة في الجدول أدناه:

الجدول (6): تطور مؤشر الرقم القياسي للتعليم (التحصيل التعليمي) في العراق
للمدة 2005-2020

السنة	الرقم القياسي للتعليم (التحصيل التعليمي) %	معدل التغير السنوي %
2005	120.32	--
2006	121.32	0.8
2007	129.47	6.7
2008	126.65	- 2.2
2009	127.3	0.5
2010	132.99	4.5
2011	129.46	- 2.7
2012	135.53	4.7
2013	132.13	- 2.5

8.1	142.79	2014
1.5	144.98	2015
1.5	147.11	2016
0.4	147.65	2017
1.5	149.89	2018
1.2	151.68	2019
- 4	145.59	2020
	%1.3	معدل النمو السنوي المركب

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، شعبة التقارير الاحصائية.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء.

❖ بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

❖ بيانات اليونسكو <http://sdg4-data.uis.unesco.org>

تشير البيانات الواردة في الجدول اعلاه الى ارتفاع واضح بمؤشر التحصيل التعليمي خلال مدة البحث 2005\2006-2019\2020، اذ كان في اول المدة (121.32%)، وشهدت السنوات اللاحقة ارتفاعاً متذبذباً حتى وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2018\2019 حيث بلغ معدل التحصيل التعليمي (151.68%)، بزيادة عن معدل اول المدة بلغت (30.36%)، ليستقر في اخر المدة عند (145.59%). وتأتي هذه الزيادة في معدل التحصيل التعليمي كنتاج طبيعي لارتفاع المؤشرات المكونة له، حيث شهد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وكذلك معدلات الالتحاق الصافي بالمرحلة التعليمية الثلاث (ابتدائية – ثانوية – جامعية) ارتفاعاً ملحوظاً خلال مدة الدراسة، ما انعكس ايجاباً على معدل التحصيل التعليمي، وعلى العكس من ارتفاع معدل التأطير إلا أن تأثيره كان طفيفاً على معدل التحصيل التعليمي وطغى عليه الارتفاع بالمؤشرات الأخرى.

المبحث الرابع: التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومؤشرات

راس المال البشري (التعليمية) في العراق خلال مدة الدراسة 2005-2020

لمعرفة العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومؤشرات راس المال البشري (التعليمية) سيتم تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم وكل مؤشر بشكل مستقل، باعتبار الانفاق العام على التعليم متغير مستقل وبقية المؤشرات هي متغيرات تابعة، والجدول رقم (7) ادناه يجمع جميع المتغيرات (المستقلة والتابعة).

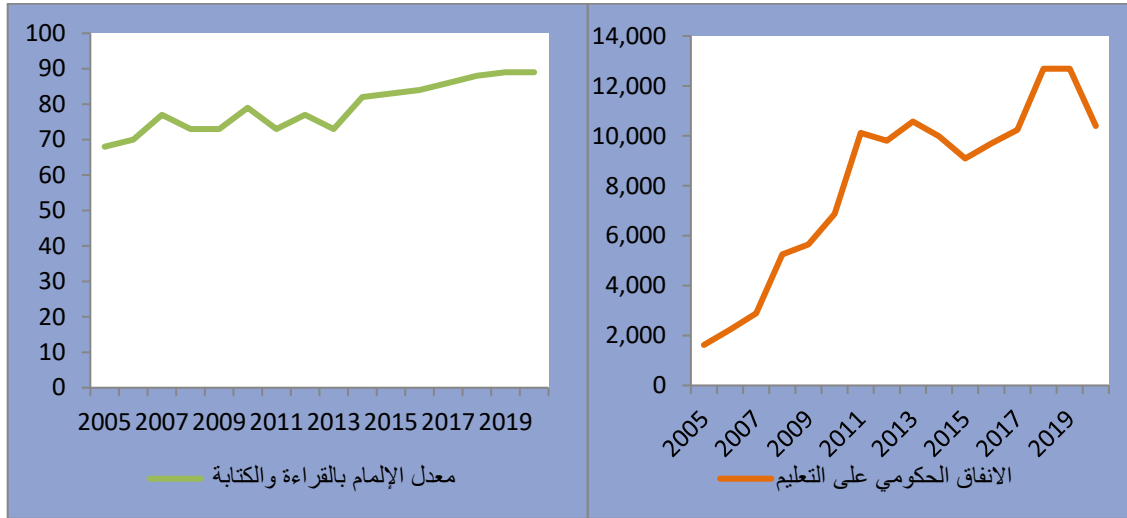
الجدول (7): بيانات الانفاق العام على التعليم ومؤشرات راس المال البشري (التعليمية) في العراق (2005-2020)

السنة	الإنفاق العام على التعليم	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (١٥ وأكثر) %	معدل ألتدريس (سنوات الدراسة)	متوسط معدل التأخير للمراحل التعليمية الثلاث	الرقم القياسي للتعليم (التحصيل التعليمي) %
٢٠٠٥	١,٦٢٢,٢٧٣	٦٨	٧,٩٦	١٥	١٢٠,٣٢
٢٠٠٦	٢,٢٣٦,٢٨٧	٧٠	٧,٧٨	١٥	١٢١,٣٢
٢٠٠٧	٢,٨٩١,٢٥٧	٧٧	٧,٩٢	١٤	١٢٩,٤٧
٢٠٠٨	٥,٢٥٠,٣٠٨	٧٣	٨,١٦	١٤,٣	١٢٦,٦٥
٢٠٠٩	٥,٦٥٠,٩٧٣	٧٣	٨,٢٢	١٣,٧	١٢٧,٣
٢٠١٠	٦,٨٧١,٥٧٨	٧٩	٨,٢	١٤,٣	١٣٢,٩٩
٢٠١١	١٠,١١٥,٩٦٠	٧٣	٨,٦٤	١٤,٧	١٢٩,٤٦
٢٠١٢	٩,٨٠٤,٤٩٧	٧٧	٩,٠٦	١٥,٣	١٣٥,٥٣
٢٠١٣	١٠,٥٧٤,٨٢١	٧٣	٩,٢٢	١٦,٣	١٣٢,١٣
٢٠١٤	٩,٩٨٣,٢٤٤	٨٢	٩,٤٨	١٦,٣	١٤٢,٧٩
٢٠١٥	٩,٠٨٩,١٢٤	٨٣	٩,٧٢	١٦,٧	١٤٤,٩٨
٢٠١٦	٩,٦٩٥,٧٢١	٨٤	٩,٩٤	١٧,٣	١٤٧,١١
٢٠١٧	١٠,٢٣٩,٥٨٦	٨٦	٩,٧٢	١٧,٧	١٤٧,٦٥
٢٠١٨	١٢,٦٨٩,٤٣٤	٨٨	٩,٧٤	١٨	١٤٩,٨٩
٢٠١٩	١٢,٦٨٧,٠٨٢	٨٩	٩,٩٢	١٨,٧	١٥١,٦٨
٢٠٢٠	١٠,٣٩٦,٢٧٠	٨٩	٨,٨٨	١٩	١٤٥,٥٩
معدل النمو السنوي المركب	١٣,٩%	١,٩%	٠,٨%	١,٧%	١,٣%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجداول (1، 3، 4، 5، 6) أولاً. تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة: يلاحظ من خلال تتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (7) والشكل رقم (8) أن الاتجاه العام للإنفاق العام على التعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو اتجاه تصاعدي، وهذا يدل على وجود علاقة طردية (بالأجل الطويل) بين المتغيرين بالرغم من تذبذب العلاقة خلال السلسلة الزمنية للبحث (2005-2020) حيث بلغ الانفاق العام على التعليم (1,622,273) مليون دينار عام (2005)، ثم ارتفع ليصل إلى (10,396,270) مليون دينار العام (2020)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (13.9%). وخلال الفترة الزمنية نفسها ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من (68%) في عام (2005) إلى (89%) في العام (2020)، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (1.9%). وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الانفاق على التعليم (الاستثمار بالتعليم) ينمي رأس المال البشري، وهنا يتبين أثر الانفاق العام على التعليم في زيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من خلال زيادة عرض التعليم أو زيادة الشمول التعليمي (إيصال خدمة التعليم لأكثر عدد ممكن من السكان) عن طريق زيادة عدد المؤسسات التعليمية (المدارس) وخصوصاً في المناطق التي تفتقر لها بحكم موقعها الجغرافي، فضلاً عن فتح مراكز عديدة لتعليم الكبار (محو الأمية، التعليم المُسرّع⁽²⁾)، إلا أن

(2) هو تعليم مدرسي يتم في إطار زمني سريع لتوفير التعليم للأطفال غير الملتحقين أو الذين تركوا الدراسة الابتدائية أو رسبوا فيها وتجاوزوا العمر المحدد قانونياً (12 عام)، ويهدف إلى استقطاب التلاميذ المتسربين من مدارسهم ولأي سبب كان من عمر (12-18 عام) وادخالهم بمدارس خاصة لمواصلة دراستهم لمراحلها المختلفة، عدد سنوات الدراسة

أثره كان بسيطاً (وهذا ينسجم مع فرضية البحث)، ويعود ذلك لعدم كفاية وكفاءة الانفاق العام على التعليم.



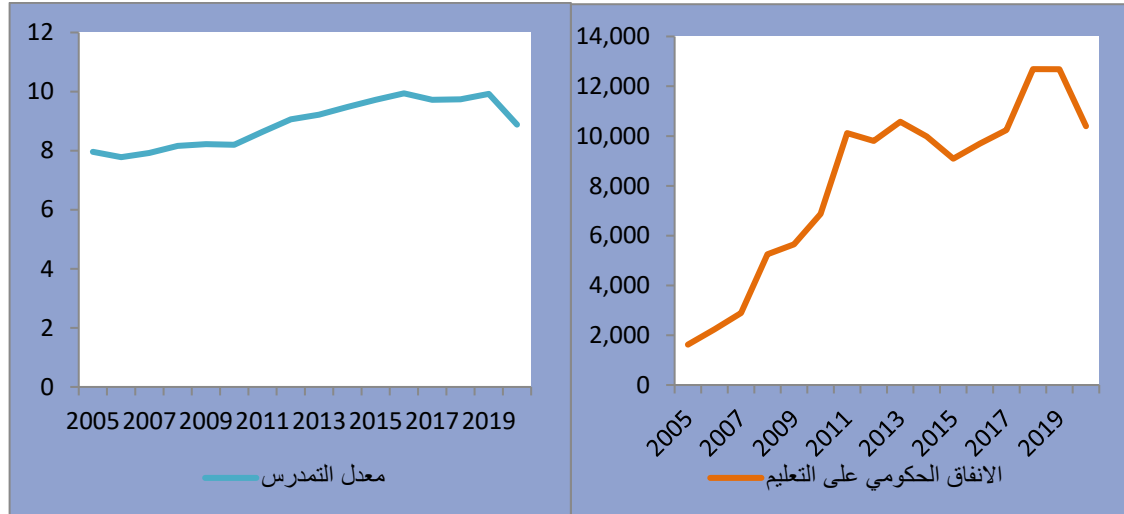
الشكل (8): العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في العراق خلال المدة (2020-2005)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

ثانياً. تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومعدل التمدد: من خلال تتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (7) والشكل رقم (9) يمكن ملاحظة أن الاتجاه العام للإنفاق العام على التعليم ومعدل التمدد هو اتجاه تصاعدي، وهذا يدل على وجود علاقة طردية (بالأجل الطويل) بين المتغيرين بالرغم من تذبذب العلاقة خلال السلسلة الزمنية للبحث (2020-2005)، حيث بلغ الانفاق العام على التعليم (1,622,273) مليون دينار عام (2005)، ثم ارتفع ليصل إلى (10,396,270) مليون دينار العام (2020)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (13.9%).

وخلال الفترة الزمنية نفسها ارتفع معدل التمدد من (7.96) سنوات في عام (2005) إلى (8.88) سنوات في العام (2020)، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (0.8%). وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الانفاق على التعليم (الاستثمار بالتعليم) ينمي رأس المال البشري، إلا أن أثره في معدل التمدد كان محدوداً (وهو ما ينسجم مع فرضية البحث) نتيجة عدم كفاية وكفاءة النفقات التعليمية، ويؤثر الانفاق العام على التعليم في معدل التمدد من خلال زيادة معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم، وتأتي هذه الزيادة عن طريق زيادة عرض التعليم أو زيادة الشمول التعليمي (إيصال خدمة التعليم لأكثر عدد ممكن من السكان) عن طريق زيادة عدد المؤسسات التعليمية (المدارس) وخصوصاً في المناطق التي تفتقر لها بحكم موقعها الجغرافي.

فيه (3 اعوام) بثلاث مراحل (المرحلة الاولى موازية للصف الاول والثاني) و(المرحلة الثانية موازية للصف الثالث والرابع) و (المرحلة الثالثة موازية للصف الخامس والسادس) (يونيسيف 2005).



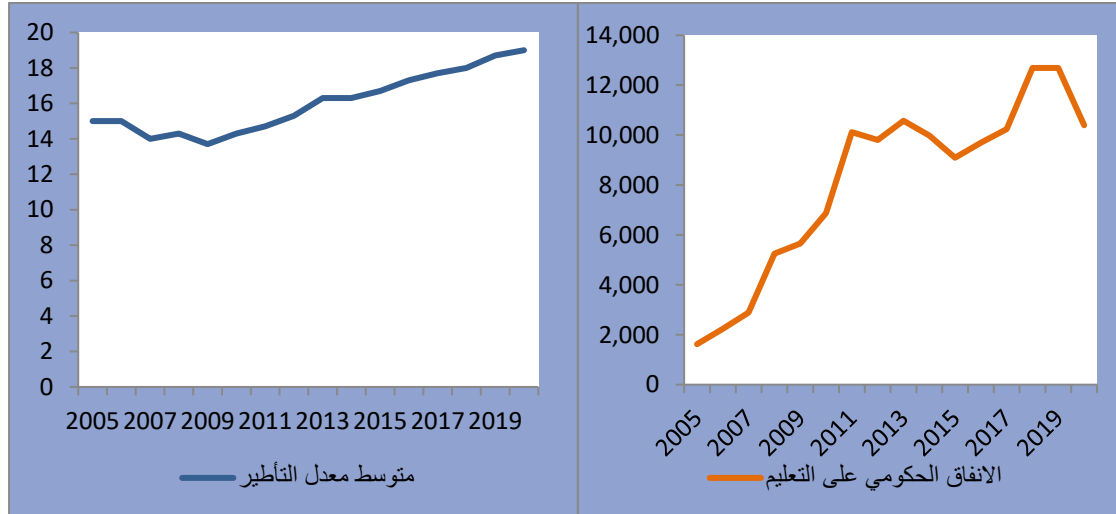
الشكل (9): العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومعدل التمدرس في العراق خلال المدة (2020-2005)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

ثالثاً. تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومتوسط معدل التأطير: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) والشكل رقم (10) إلى أن الاتجاه العام للإنفاق العام على التعليم ومتوسط معدل التأطير هو اتجاه تصاعدي، وهذا يدل على وجود علاقة طردية (بالأجل الطويل) بين المتغيرين على الرغم من تذبذب العلاقة خلال السلسلة الزمنية للبحث (2020-2005)

حيث بلغ الانفاق العام على التعليم (1,622,273) مليون دينار عام (2005)، ثم ارتفع ليصل إلى (10,396,270) مليون دينار العام (2020)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (13.9%).

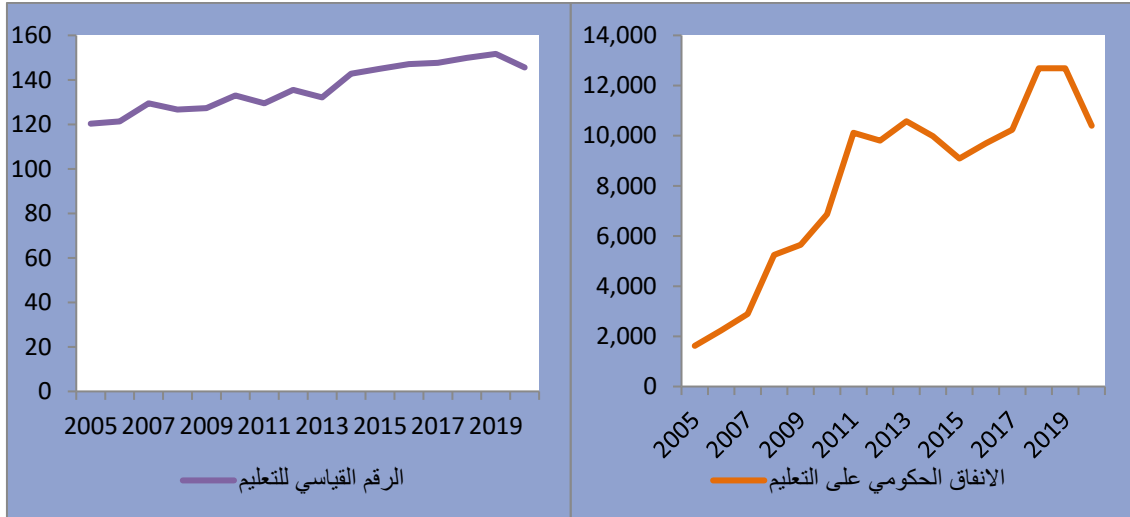
وخلال الفترة الزمنية نفسها ارتفع متوسط معدل التأطير من (15 طالب لكل استاذ 1:15) في عام (2005) إلى (19 طالب لكل استاذ 1:19) في العام (2020)، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (1.7%). وهذا لا ينسجم مع النظرية الاقتصادية، ويعود سبب ذلك إلى ضعف التخصيصات المالية الموجهة لقطاع التربية والتعليم، والتي لا تتلائم مع عجز العرض الكبير ولا تتلائم مع نمو الطلب الكبير (النمو السكاني \ الطلاب)، الأمر الذي أدى إلى نمو عدد الطلاب بنسبة أكبر من نمو عدد الاساتذة بالتالي ارتفاع معدل التأطير، وهو مؤشر خطير ينذر بانخفاض مستويات جودة التعليم (جودة راس المال البشري).



الشكل (10): العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومتوسط معدل التأطير في العراق خلال المدة (2020-2005)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

رابعاً. تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم والرقم القياسي للتعليم (التحصيل التعليمي): توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (7) والشكل رقم (11) أن الاتجاه العام للإنفاق العام على التعليم والرقم القياسي للتعليم هو اتجاه تصاعدي، وهذا يدل على وجود علاقة طردية (بالأجل الطويل) بين المتغيرين بالرغم من تذبذب العلاقة خلال السلسلة الزمنية للبحث (2020-2005) حيث بلغ الانفاق العام على التعليم (1,622,273) مليون دينار عام (2005)، ثم ارتفع ليصل إلى (10,396,270) مليون دينار العام (2020)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (13.9%). وخلال الفترة الزمنية ذاتها ارتفع الرقم القياسي للتعليم من (120.32) عام (2005) إلى (145.59) في العام (2020)، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (1.3%). وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الانفاق على التعليم (الاستثمار بالتعليم) ينمي رأس المال البشري، إلا أن أثره في الرقم القياسي للتعليم كان محدوداً (منسجماً مع فرضية الدراسة) نتيجة عدم كفاية وكفاءة النفقات التعليمية، ويؤثر الانفاق العام على التعليم في الرقم القياسي للتعليم من خلال زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة، وتأتي هذه الزيادة عن طريق زيادة عرض التعليم أو زيادة الشمول التعليمي (ايصال خدمة التعليم لأكبر عدد ممكن من السكان عن طريق زيادة عدد المؤسسات التعليمية (المدارس)، وكذلك فتح مراكز لتعلم الكبار (محو الامية، التعليم المسرع) فضلاً عن زيادة نسبة الاساتذة إلى الطلاب (خفض معدلات التأطير)



الشكل (11): العلاقة بين الانفاق العام على التعليم والرقم القياسي للتعليم في العراق خلال المدة (2020-2005)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. هناك تأثير ايجابي بسيط للإنفاق الحكومي على التعليم في المؤشرات (معدل الالمام بالقراءة والكتابة، معدل التمدرس، الرقم القياسي للتعليم) بالأجل الطويل، حيث ارتفعت مع زيادة الانفاق الحكومي على التعليم، بينما أثر سلباً في (معدل التأطير) حيث أدى إلى ارتفاعه، وهذا يؤيد الفرضية التي انطلق منها البحث.
2. إن التعليم في العراق تعليم مجاني في جميع مراحله (باستثناء بعض قنوات التعليم العالي)، وهذا يشكل عبء أكبر على الحكومة في تمويل التعليم، في ظل تزايد الطلب على التعليم وتحسين نوعيته وتزايد نسبة الانفاق عليه سنوياً.
3. إن حصة قطاع التربية والتعليم من اجمالي تخصيصات الموازنة العامة أو اجمالي الناتج المحلي والتي شكلت بالمتوسط ما نسبته (10.2% و 4% على التوالي)، لا تتناسب مع حاجة هذا القطاع وحجم الفجوة التي يعانيتها ولا تنسجم مع اهميته الاستثنائية ودوره في تطوير العراق واعادة بناءه.
4. هناك تحيز واضح للإنفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري في موازنة قطاع التربية والتعليم، حيث شكلت النفقات الجارية ما نسبته (94.7%) من مجموع الانفاق، بينما اكتفت النفقات الاستثمارية بـ (5.3%) فقط من اجمالي الانفاق والتي تمثل حوالي 1% من نفقات الموازنة الاستثمارية العامة.
5. هناك تحيز واضح للتعليم الجامعي على حساب التعليم قبل الجامعي، إذ يستحوذ التعليم الجامعي على ما يقرب من 30% من اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم (وفقاً لبيانات وزارة المالية 2016) في حين تبلغ نسبة الطلاب فيه 7% فقط من مجموع طلاب البلد. حيث يرتفع نصيب الطالب من الانفاق في التعليم الجامعي بحوالي 3.5 مرات من نصيب الطالب في التعليم قبل الجامعي.
6. عدم مشاركة العراق في الاختبارات الدولية لتقييم نوعية التعليم (كمقرب محتمل لجودة راس المال البشري) مثل {PISA, TIMSS, PIRLS, TALIS, PIAAC} { خلال مدة الدراسة باستثناء عام 2012.

ثانياً. التوصيات:

1. العمل على تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق بما يحقق نتائج أفضل للمؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري.
2. أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم وإيجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي للتعليم في العراق، مع إمكانية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال (رسوم التعليم مثلاً).
3. زيادة حصة قطاع التربية والتعليم من إجمالي الانفاق العام وإجمالي الناتج المحلي، بما ينسجم مع حاجة وأهمية هذا القطاع، وبما يزيد عن الحد الأدنى المعياري (15% من إجمالي الانفاق، 4% من إجمالي الناتج المحلي) والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 من قبل (UNESCO).
4. إعادة هيكلة موازنة قطاع التربية والتعليم، وبما يضمن زيادة حصة الانفاق الاستثماري والانفاق الجاري غير المرتب (تعويضات الموظفين).
5. إعادة تخصيص الانفاق العام عبر مستويات التعليم، وزيادة الانفاق لكل طالب في التعليم قبل الجامعي مقارنة بالتعليم العالي، لتقليل النسبة بين الانفاق العام لكل طالب في التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي.
6. أهمية التأكيد على المشاركة في الأختبارات الدولية لتقييم نوعية التعليم مثل برامج (PISA, TIMSS, PIRLS, TALIS, PIAAC) لما لها من دور في قياس جودة رأس المال البشري في البلد.
7. التحسين المستمر لمؤشرات نوعية التعليم وتطويرها من خلال زيادة المؤسسات التعليمية وإعادة تخصيص وتوزيع الكوادر والهيئات التعليمية بما يتلائم مع الزيادة الحاصلة بأعداد الطلاب والعمل على مواكبة العالم في تطوير المناهج والأساليب والكوادر التعليمية.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:**

1. إبراهيم، انور سعيد، العلاقة السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي للعراق وعدد من دول الجوار العربي للفترة (1970-2010)، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 14، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2015.
2. أحمد، داود عبد الجبار، دراسة وتحليل أثر مستوى الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في حجم الانفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (1995-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 67.
3. الأيدامي، حمدية شاكر مسلم، والجبوري، نادية لطفي جبر، الاستثمار في المورد البشري وفق متطلبات سوق العمل في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 107، المجلد 24، 2018.
4. السعيد، يعرب عدنان، ومعارج، هديل سعدون، قياس استجابة رأس المال البشري للاستثمار في عناصره، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 100، المجلد 23، 2017.
5. صالح، لورنس يحيى، وعداي، نور شدهان، فاعلية الانفاق العام في تصحيح الاختلال في الهيكل الانتاجي بالاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 123، آذار، 2020.
6. العاني، عماد محمد علي، اقتصاديات المالية العامة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، 2018.

7. العصفور، محمد ابراهيم، تمويل التعليم والدعم الحكومي، الرياض، جامعة الملك سعود، 2011.
8. الكواز، احمد، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، 2002.
9. محمد واخرون، التعليم العالي وتنمية رأس المال البشري والنمو في الدول العربية، ندوة تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، ابو ظبي، 1998.

❖ التقارير والنشرات الرسمية:

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء CSO، مديرية الحسابات القومية.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، المصروف الفعلي للمشاريع الاستثمارية
3. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
4. جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء.
5. جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء.
6. بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>
7. بيانات اليونسكو <http://sdg4-data.uis.unesco.org>
8. برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Deepashree, Vanita Agarwal, Macro Economics, Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited, India, 2007.
2. Mceachern, Willam A, Economics A contemporary Introduction, south-Western, cengage learning, USA, 2012.
3. M. Woodhall, Cost- Benefit Analysis, New York: Pergaman Press, 2005.
4. Elchanan Cohn & Terry G. Geske, Economics of Education, 3rd Edition, New York: Pergaman Press, 2005.
5. J. Hallak, The Analysis of Educational Costs and Expenditure, UNESCO: International Institute for Educational Planning, 2005.
6. Lacey, F, La Théorie Du Capital/Humain Et Le Gouvernement, 2010.
7. Futoshi Yamauchi, Human Capital Formation, history, Expectations and challenges, in South Africa, 2010.